الأمم المتحدة

A/HRC/32/35/Add.2

الجمعية العامة

Distr.: General
5 April 2016
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثانية والثلاثون
البند ٣ من جدول الأعمال
تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً عن بعثته إلى الجمهورية العربية السورية

مذكرة من الأمانة

تتشرف الأمانة بأن تحيل إلى مجلس حقوق الإنسان تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً عن بعثته إلى الجمهورية العربية السورية في الفترة من ١٦ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠١٥. ولا يخفى أن النزاع في الجمهورية العربية السورية قد تمخض عن أكبر أزمة تشرد شهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية، حيث أدّى إلى تشريد أكثر من ١١ مليون شخص، إما داخلياً أو في البلدان المجاورة. واضطر أكثر من نصف الشعب السوري إلى هجر منازلهم، حيث تشرد منهم زهاء ٦,٥ ملايين شخص في أرجاء الجمهورية. وما لم يُتخذ إجراء عاجل لوقف هذا النزاع، فإن مئات آلاف آخرين سيشردون على الأرجح خلال الأشهر القادمة.

ولا بد من مواصلة إيلاء العناية الواجبة لمصير المشردين داخلياً وتعزيزها. ففي الوقت الذي يحظى اللاجئون السوريون في البلدان المجاورة وملتمسو اللجوء منهم في أوروبا باهتمام سياسي وإعلامي دولي واسع، فإن أولئك المشردين أو العالقين في المناطق المحاصرة هم الأكثر عرضة للعنف ولانتهاك حقوقهم الإنسانية. ويتحتم لذلك أن يحظى هؤلاء بالعناية والحماية التي يحتاجونها عاجلاً. فانعدام الحماية الداخلية الفعالة هو ما يؤدي إلى النزوح الجماعي لمن أصبحوا لاجئين في البلدان المجاورة وفي أوروبا. وفي حين تقع المسؤولية الرئيسية عن الحماية والوقاية على عاتق حكومة الجمهورية العربية السورية، فإن جميع أطراف النزاع يجب أن تفي بمسؤولياتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ومبادئ حقوق الإنسان.

GE.16-05480(A)
1605480

الرجاء إعادة الاستعمال

ولا بد من وضع تدابير ترمي إلى وقف النزاع وتهيئة ظروف مواتية للاستقرار والأمن من أجل منع أزمة التشرد وتسويتها. ويجب أن تعمل الحكومة، بالتنسيق مع المنظمات الإنسانية والإنمائية الدولية، على وضع خيارات قابلة للتطبيق لتوفير الأمن والسكن والقوت وفرص المستقبل الآمن للمشردين داخل أراضيها. ويُحث المجتمع الدولي كذلك على مواصلة توفير التمويل والموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية لملايين المشردين داخل الجمهورية العربية السورية وتوفير الحماية لهم.

تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً عن بعثته إلى الجمهورية العربية السورية*

المحتويات

		الصفحة
أولاً –	مقدمة	٤
ثانياً –	سياق التشرد الداخلي وأسبابه وأنماطه	٥
ثالثاً –	الأطر القانونية والسياساتية والمؤسسية لحماية المشردين داخلياً ومساعدتهم	٨
رابعاً –	التحديات الشائكة في الميدان الإنساني وميدان حقوق الإنسان	١٠
	ألف – الوصول إلى المشردين داخلياً	١٠
	باء – الوثائق والتسجيل	١٢
	جيم – المأوى واللوازم غير الغذائية	١٣
	دال – الحصول على الغذاء	١٤
	هاء – الحصول على الرعاية الصحية	١٦
	واو – الحصول على التعليم	١٧
	زاي – الأمن وحرية التنقل	١٨
خامساً –	الفئات الضعيفة بشكل خاص	٢٠
	ألف – النساء والفتيات ومنع العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس	٢١
	باء – حماية الطفل	٢١
	جيم – الأقليات واللاجئون	٢٢
سادساً –	التقدم المحرز في إيجاد حلول دائمة	٢٣
سابعاً –	دور المجتمع الدولي	٢٤
ثامناً –	الاستنتاجات والتوصيات	٢٥

* عُمم التقرير باللغة التي قُدم بها وبالعربية فقط.

أولاً- مقدمة

١- وفقاً للولاية الواردة في قرار مجلس حقوق الإنسان ٨/٢٣، وبناءً على دعوة من الحكومة، قام المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً، تشالوكا بياني، بزيارة رسمية إلى الجمهورية العربية السورية في الفترة ١٦-١٩ أيار/مايو ٢٠١٥. وكان هدف الزيارة هو الاطلاع على حالة حقوق الإنسان للمشردين داخلياً في سياق النزاع الراهن الذي عصف بالبلد منذ عام ٢٠١١، والنظر في الأطر القانونية والسياسات والبرامج اللازمة للتصدي لأزمة التشرد، وتقديم مجموعة من التوصيات إلى الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين على الصعيدين الوطني والدولي.

٢- وقام المقرر الخاص بزيارة إلى دمشق والمناطق المحيطة بريف دمشق وإلى مدينتي حمص واللاذقية. وأجرى مشاورات موسعة مع ممثلي الحكومة والأمم المتحدة وشركاء آخرين من الجهات الوطنية والدولية المعنية بالشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان والمجتمع الدولي. وتضمنت بعثته كذلك زيارة العديد من الملاجئ الجماعية للأشخاص المشردين داخلياً، من أجل التشاور معهم مباشرة ومعاينة أحوالهم عن كثب والاستماع إلى ما يودون قوله عن أوضاعهم واحتياجاتهم وتوقعاتهم.

٣- ويعرب المقرر الخاص عن شكره للحكومة على دعوته لزيارة البلد وترتيبها لقاءات رفيعة المستوى. كما يشكر هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في الجمهورية العربية السورية لتيسيرها جميع جوانب زيارته ويشكر جميع الشركاء الوطنيين والدوليين في الشؤون الإنسانية على مساعدتهم.

٤- ويغتنم المقرر الخاص هذه الفرصة لتوجيه التحية إلى السكان المدنيين الرازحين تحت وطأة العنف. وينوّه خصوصاً بأولئك الذين فتحوا منازلهم للمشردين داخلياً وقاسموهم القليل الذي لديهم ولا يزالون يبدون مظاهر الإنسانية والأمل بغد أفضل للشعب السوري. وهناك أيضاً العديد من العاملين في الميدان الإنساني من وكالات الأمم المتحدة ومن المنظمات الوطنية والدولية غير الحكومية الذين يخاطرون بأرواحهم من أجل أداء مهامهم في ظروف غاية في المشقة والخطورة[(١)]. ويكرس العديد من المتطوعين وقتهم وطاقتهم لمساعدة المشردين داخلياً وتقديم الدعم اللازم لهم في الملاجئ الجماعية.

٥- وقد فرض الوضع الأمني السائد إبان زيارة المقرر الخاص قيوداً جمة على قدرته على زيارة ودخول المراكز الجماعية لإيواء المشردين داخلياً في مختلف أنحاء البلد. فقد زار العديد من هذه المراكز الواقعة على مقربة من دمشق وحمص واللاذقية، غير أنه يأسف لعدم تمكنه من زيارة جميع المراكز بحرية جراء الوضع الأمني والقيود المفروضة على دخول بعض المناطق والمراكز.

(١) حتى نهاية عام ٢٠١٤، وقع ٩٢ حادثاً استهدف العاملين في الميدان الإنساني في الجمهورية العربية السورية. انظر الرابط: https://aidworkersecurity.org/incidents/report/country.

ويستند هذا التقرير بالتالي إلى معلومات موثوقة تم التحقق منها مقدمة من الأمم المتحدة والحكومة وجهات فاعلة وطنية ودولية أخرى.

٦- وهذا التقرير هو الثاني الذي يقدمه المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً عن الجمهورية العربية السورية. ففي ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣، طلبت الجمعية العامة إلى المقرر الخاص، في قرارها ٢٦٢/٧٦، أن يقدم إليها تقريراً عن حالة المشردين داخلياً في البلد من حيث السلامة والحقوق الأساسية وسبل كسب الرزق وأن يقدم توصيات بهدف تلبية احتياجاتهم من المساعدة والحماية وتعزيز فعالية التصدي لحالات التشرد على الصعيد الدولي (الفقرة ٢١). وقُدّم ذلك التقرير لاحقاً في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٣ (انظر A/67/931).

٧- ومع أن المقرر الخاص أجرى زيارته الرسمية في أيار/مايو ٢٠١٥، فإن هذا التقرير يراعي أهم المستجدات المتعلقة بالتشرد الداخلي وحالة المشردين داخلياً أثناء الفترة التي استغرقتها صياغة التقرير. وقد أطلع المقرر الخاص الحكومة على استنتاجاته الأولية في ختام زيارته[٢]. ونظراً لخطورة الوضع، فهو يحث الحكومة على مواصلة التعاون مع ولايته لكفالة حماية حقوق الإنسان للمشردين داخلياً.

ثانياً- سياق التشرد الداخلي وأسبابه وأنماطه

٨- اندلعت الانتفاضة المدنية السورية في آذار/مارس ٢٠١١ في مدينة درعا. وبعد أن فتحت قوات الأمن النار على المتظاهرين المحتجين على توقيف وتعذيب قصّر متهمين برسم شعارات ثورية، فأودت بحياة عدة أشخاص، اتسع نطاق الانتفاضة وخرجت مظاهرات احتجاجية تطالب باستقالة الرئيس في شتى أنحاء البلد. وعندما لجأت الحكومة إلى القوة لقمع الحركة الاحتجاجية، نزل مئات الآلاف من السوريين إلى الشوارع ما أدّى إلى تصادمات مع قوات الأمن. وعلى مدى الأشهر التالية، تصاعدت حدة العنف وتشكلت مجموعات مسلحة غير تابعة للدولة في العديد من المدن والبلدات، بما في ذلك محافظات درعا وإدلب وطرطوس واللاذقية وحلب وحمص ودمشق. وفي ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٢، أعلنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن النزاع السوري بات حرباً مدنية/نزاعاً مسلحاً غير دولي. وكلما تصاعدت حدة الاقتتال في الحواضر، ازداد بشكل حاد عدد المشردين داخلياً.

٩- وتشكلت في العراق نواة التنظيم الذي يسمي نفسه الدولة الإسلامية في العراق والشام، والمعروف أيضاً باسم داعش. وبعد مقتل زعيم تنظيم القاعدة في العراق، أبو مصعب الزرقاوي، في عام ٢٠٠٦، أنشأ التنظيم منظمة جامعة هي دولة العراق الإسلامية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أنشأت دولة العراق الإسلامية، بزعامة أبو بكر البغدادي، جبهة النصرة لتنفيذ عمليات في الجمهورية العربية السورية تحت زعامة العضو القيادي بتنظيم القاعدة أبي

(٢) انظر الرابط: http://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=16008&LangID=E.

محمد الجولاني. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، ضم البغدادي القوات الناشطة في العراق وفي الجمهورية العربية السورية معلناً إنشاء "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (تنظيم الدولة) بهدف تأسيس "خلافة" إسلامية تحت زعامته. ورفض أبو محمد الجولاني، زعيم جبهة النصرة، هذه الخطوة فيما انشق العديد من المقاتلين الموالين للبغدادي عن الجبهة وساعدوا التنظيم في السيطرة على مساحات شاسعة في البلد وتكثيف هجماته على عدد من المناطق في شمال البلد ووسطه وجنوبه. وبطبيعة الحال، تمخضت أهوال النزاع ووحشية مقاتلي التنظيم عن نزوح جماعي أوسع نطاقاً للسكان.

١٠- وابتداء من عام ٢٠١١ فصاعداً، أدّت الصدامات المسلحة العديدة إلى تشريد عشرات الآلاف من المدنيين من مناطق مختلفة. ونزح نحو مليون شخص جراء القتال المستعر في حلب في شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، فيما نزح مئات الآلاف غيرهم من حلب فراراً من البراميل المتفجرة وأعمال القصف حتى منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وبحلول عام ٢٠١٣، أدّى اتساع جبهات النزاع وتكاثرها إلى تشرد ما متوسطه ٥٠٠ ٩ شخص يومياً[٣]. وبحلول حزيران/يونيه ٢٠١٤، كان ما يقارب نصف الشعب بأكمله قد فروا من منازلهم، حيث تشرد ثلث السكان تقريبا داخل الجمهورية العربية السورية، فيما لاذ البقية بالفرار إلى البلدان المجاورة. وفي عام ٢٠١٥ وحده، تشرد أكثر من ١,٦ مليون شخص جراء تلك الأحداث المريعة، بما في ذلك سقوط مدينة إدلب ومناطق أخرى في محافظة إدلب في أيدي المجموعات المسلحة غير التابعة للدولة في الفترة من آذار/مارس إلى أيار/مايو ٢٠١٥، ما أسفر عن فرار أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ شخص من منازلهم.

١١- وتُظهر هذه الحوادث وغيرها حجم التحديات وصعوبة التنبؤ بتدفقات النزوح الهائلة الناجمة عن تغير ديناميات النزاع وتعدد جبهاته، ومن ثم صعوبة التصدي لها. وتعدّ احتمالات التشرد والنزوح السكاني الجماعي الجديدة مرتفعة نظراً لعدم استقرار العديد من المناطق في الجمهورية العربية السورية واستمرار الاقتتال مع مجموعات المعارضة المسلحة، فضلاً عن الدور المدمر لتنظيم الدولة. وتشير تحذيرات مفزعة للأمم المتحدة إلى أن النزاع قد يشرد مئات آلاف آخرين من السكان ما لم تتم السيطرة عليه.

١٢- وكانت الجمهورية العربية السورية، قبل هذا النزاع، تعتبر بلداً نامياً متوسط الدخل. ووفقاً للأمم المتحدة:

> تراجعت الحالة الإنمائية لسوريا بمعدل أربعة عقود تقريباً. فمنذ نشوب الأزمة في عام ٢٠١١، تدنى متوسط العمر المتوقع بمعدل ١٣ عاماً تقريباً (الربع الأخير، ٢٠١٣) وانخفض معدل الحضور المدرسي بأكثر من ٥٠ في المائة. وشهدت الجمهورية العربية السورية كذلك تراجعاً في مؤشرات الأهداف الإنمائية الاثني عشر جميعها. وتقلص

(٣) انظر الرابط: www.internal-displacement.org/middle-east-and-north-africa/syria/2014/syria-forsaken-idps-adrift-inside-a-fragmenting-state.

الاقتصاد السوري بنسبة تقدّر بـ ٤٠ في المائة منذ عام ٢٠١١، ما أدّى إلى فقدان غالبية السوريين مصادر رزقهم[٤].

وتشير التقديرات إلى أنه بحلول نهاية عام ٢٠١٣، كان ثلاثة من كل أربعة سوريين يعيشون في فقر ونسبة ٥٤ في المائة من السكان يعيشون في فقر مدقع[٥].

١٣- ولئن كان عدد الأشخاص المحتاجين إلى الحماية والمساعدة الإنسانية[٦] داخل الجمهورية العربية السورية يُقدر بـ ١٣,٥ مليون شخص في أواخر عام ٢٠١٥، فإن حالة المشردين داخلياً منهم خطيرة بشكل خاص وقد تشكل تهديداً لحياتهم. فقد فر العديدون بالقليل من المتاع أو الموارد المالية. وإذا كان ما دفع العديدين للفرار هو النزاع والقصف العشوائي أو الهجمات البرية، فإن آخرين لاذوا بالفرار خشية التعرض للعنف أو مكثوا في مناطق قد تتغير القوى المسيطرة عليها أو تتحول خطوط قتالها. ونزح البعض بحثاً عن أقاربهم أو طلباً للعيش معهم أو بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة. ودفع الفقر العديدين كذلك للنزوح بحثاً عن فرص عمل أو ظروف معيشية أفضل أو عن موارد طعام ووقود أكثر توفراً، في المناطق التي يسهل وصول المساعدات الإنسانية إليها مثلاً.

١٤- ويمثل النزاع السوري وضعاً إنسانياً متأزماً غاية في التعقيد والصعوبة. فوضع الكثير من المشردين داخلياً، وبخاصة في المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة، يظل مجهولاً ومثيراً للقلق بشدة. ولا يزال أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ شخص يعيشون في مناطق محاصرة دون منفذ يُذكر للجهات الناشطة في الميدان الإنساني. وتشمل العوامل التي تعرقل الاستجابة الإنسانية مدى تعقيد النزاع والوضع الأمني، والقيود المفروضة على دخول الوكالات الإنسانية، والنقص الراهن في التمويل الدولي للمساعدات الأساسية. ويتهم المحققون كذلك كلاً من الحكومة ومجموعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة باستخدام معاناة المدنيين وسيلةً للحرب، من قبيل حرمانهم من الحصول على الغذاء والماء والخدمات الصحية، ما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني.

١٥- فقد ذكر مركز رصد التشرد الداخلي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، ما يلي:

لم تخفق السلطات السورية في حماية المدنيين من التشرد أو أثناءه فحسب، بل كان استهدافها المتعمد لغير المقاتلين السبب الرئيسي في نزوحهم الجماعي. فقد منع الحصار ونقاط التفتيش والقيود المفروضة على الحدود الدولية المدنيين المحتاجين للحماية من الفرار إلى مناطق أكثر أمناً، سواء داخل البلد أو خارجه. وأرغمت

(٤) انظر الرابط: www.unocha.org/syrian-arab-republic/syria-country-profile/about-crisis.

(٥) المركز السوري لبحوث السياسات، *"سوريا، هدر الإنسانية – تقرير يرصد الظروف الاقتصادية والاجتماعية في سوريا"* (٢٠١٤). متاح على الرابط: http://www.unrwa.org/sites/default/files/squandering-humanity-arabic.pdf.

(٦) نظرة على الاحتياجات الإنسانية في الجمهورية العربية السورية، انظر الرابط: www.unocha.org/syria.

العديد من المجموعات الإسلامية الأصولية بدورها المدنيين على الفرار وارتكبت انتهاكات لحقوق الإنسان أدّت إلى تشريدهم[٧].

١٦- وقد نزح المشردون داخلياً إلى مناطق ريفية وحضرية وفقاً لطابع العنف المحلي ونطاقه وعوامل أخرى مثل تقييد حركة بعض المشردين داخلياً. وكلما اشتدت وطأة النزاع وامتدت في المراكز الحضرية الكبرى وطال أمد التشرد، سعى المشردون داخلياً بدورهم إلى الانتقال إلى المراكز الحضرية الأكبر بحثاً عن الأمن والمساعدات وخيارات كسب الرزق. وبالتالي شهدت بعض المناطق الحضرية نزوح جميع سكانها فيما شهدت أخرى ارتفاعاً في عدد سكانها، ما يشكل ضغطاً كبيراً على الخدمات الأساسية فيها. وهكذا أصبح المشردون داخلياً يسعون بشكل متزايد إلى الفرار خارج الجمهورية العربية السورية مع تضاؤل الخيارات الآمنة داخلها.

١٧- وقد زار المقرر الخاص مدينة حمص حيث يدل حجم الدمار الذي لحق ببعض أحيائها بوضوح على مدى الكرب والمعاناة النفسية التي كابدها دون شك من شهدوا النزاع وتعرضوا للحصار واضطروا إلى الفرار، كما يدل على حجم التحديات التي تواجه الحكومة لإعادة بناء المباني والهياكل الأساسية المدمرة كي يتسنى لسكان حمص العودة إلى مساكنهم في العديد من مناطق المدينة. ولن تكون العودة إلى العديد من المناطق السكنية السابقة ممكنةً ما لم يتسن أولاً القيام بأعمال هدم وإعادة بناء واسعة النطاق.

ثالثاً- الأطر القانونية والسياساتية والمؤسسية لحماية المشردين داخلياً ومساعدتهم

١٨- صنّفت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات الأزمة الإنسانية في سوريا بأنها حالة طوارئ إنسانية من المستوى الثالث في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، كي تضمن اتخاذها أولوية جماعية لدى الوكالات الإنسانية ورفع مستوى الاستجابة الإنسانية. ومع أن المبادئ التوجيهية للجنة تقضي بأن تفعيل المستوى الثالث ينبغي ألا يدوم أكثر من مرحلة تأسيس عملية الاستجابة الإنسانية ولفترة زمنية محدودة على الأمثل، فإن اعتراف اللجنة باستمرار تصعيد الأزمة السورية وازدياد تعقيدها واتساع نطاقها، جعلها تعتبر أن الحالة فيها لا تزال تستدعي تصنيفها من المستوى الثالث. وقد أديرت عمليات إنسانية دولية من مراكز مختلفة، بما في ذلك من داخل الجمهورية العربية السورية وعبر الحدود من تركيا والأردن. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، اعتُمد نهج "سوريا كلها"، بموجب قرار مجلس الأمن ٢١٦٥ (٢٠١٤) ليجمع عمليات المساعدة كلها تحت إطار واحد لتحقيق أقصى قدر من الفعالية والحد من الازدواجية وضمان مستوى أعلى من المساءلة والفعالية والتأثير لبرامج المساعدة الإنسانية[٨].

(٧) انظر الرابط: www.internal-displacement.org/middle-east-and-north-africa/syria/2014/syria-forsaken-idps-adrift-inside-a-fragmenting-state.

(٨) انظر الرابط: www.humanitarianresponse.info/en/operations/whole-of-syria.

١٩- ولا يوجد حالياً إطار قانوني أو سياساتي وطني لحماية المشردين داخلياً يساعد على بلورة استجابة آنية فعالة لاحتياجاتهم. وهو ما يؤدي، حسب العديد من الجهات التي تم التشاور معها، إلى عرقلة قدرات الحكومات الوطنية والإقليمية والشركاء الآخرين على التصدي بفعالية لمعضلة التشرد الداخلي عن طريق آليات وهياكل وإجراءات منسقة ومحددة بوضوح وميزانيات مكرسة لهذه الجهود. فضلاً عن ذلك، فإن القوانين القائمة لم تُعدّل من أجل التصدي لأهم المسائل الناجمة عن النزاع، كمسائل السكن والأراضي والملكية أو الحصول على المستندات.

٢٠- وقد أعرب الشركاء الوطنيون والدوليون عن شواغل إزاء غياب مثل هذه الأطر القانونية أو السياساتية وما ينجم عن ذلك من استجابات ذات طابع مخصص وقائم على رد الفعل، فضلاً عن الافتقار إلى الوضوح فيما يتعلق بالمسؤولية المؤسسية. ويُفترض، وفقاً للمبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي لعام ١٩٩٨، أن تحدد هذه الأطر بوضوح مسؤوليات مختلف الوزارات الرئيسية وغيرها من الهيئات المكرسة، بما في ذلك اللجنة العليا للإغاثة ووزارة الشؤون الاجتماعية، وأن تتيح تنفيذ استجابات متسقة قائمة على القانون ومدعومة بمخصصات الميزانية.

٢١- واللجنة العليا للإغاثة هي مؤسسة حكومية مكلفة بالاستجابة الفورية لاحتياجات السكان المتضررين، بمن في ذلك أسر المشردين داخلياً والعائدون. وتتولى لجنة إعادة الإعمار بدورها إعادة تأهيل الهياكل الأساسية والمرافق العامة المتضررة والمساهمة في تمويل بناء الوحدات السكنية للإيواء المؤقت وتعويض المواطنين عن الأضرار اللاحقة بممتلكاتهم[٩]. ويترأس اللجنتين كلتيهما نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات. ورغم مهام التنسيق بين مختلف الهيئات ذات الصلة، فإن للوزارات الرئيسية، بما فيها وزارات الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية والإدارة المحلية، دوراً فاعلاً في تقديم المساعدة وفقاً لمسؤولياتها القطاعية. وتعد منظمة الهلال الأحمر العربي السوري شريكاً منفذاً أساسياً للحكومة وللأمم المتحدة في تقديم المساعدات الإنسانية.

٢٢- وتظل البيانات المتوفرة عن حالة التشرد في الجمهورية العربية السورية مجتزأة وكثيراً ما تفتقر إلى الدقة ويصعب التحقق منها. وهناك حاجة ملحّة إلى تحديد أماكن المشردين داخلياً ورسم خرائط التدفقات السكانية وإجراء تقييم شامل للاحتياجات، بما في ذلك تقييم المسائل والشواغل المتعلقة بالحماية، من أجل ضمان نشر المساعدات سريعاً وإنشاء البرامج حيثما تكون هناك حاجة ماسة إليها. وتشمل العوامل المانعة لإجراء هذا التقييم الوضع الأمني والحاجة إلى موافقة الحكومة على هذه الأنشطة وشواغلها إزاء أنشطة التقييم والرصد. وفي ظل الديناميات المتغيرة والطابع المعقد للنزاع، يتعين وضع آليات مرنة تستجيب للوضع المتغير دوماً ولتدفقات التشرد الجديدة.

(٩) حكومة الجمهورية العربية السورية، رسالتان إلى المقرر الخاص، ٣١ أيار/مايو و١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣، على التوالي.

٢٣- ولطالما كان الوصول إلى المدن والمناطق المحاصرة الواقعة تحت سيطرة مجموعات المعارضة المسلحة صعباً أو مستحيلاً. ولا شك أن النطاق الواسع لظاهرة التشرد يجعل جمع البيانات مهمة شاقة، حيث لم تسلم منطقة من المناطق من هذه الظاهرة. كما أن العديد من السوريين اضطروا للنزوح أكثر من مرة منذ اندلاع الأزمة، الأمر الذي يجعل من الصعب رصدهم وتحديد أماكنهم، في حين اتسمت عملية تسجيل المشردين داخلياً بالعشوائية. وقد تعذر جمع البيانات في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة وجبهة النصرة جراء الوضع الأمني الحرج ونقص الموارد.

رابعاً- التحديات الشائكة في الميدان الإنساني وميدان حقوق الإنسان

٢٤- أعرب المشردون داخلياً، في الملاجئ الجماعية التي زارها المقرر الخاص، عن ارتياحهم عموماً لما يقدم لهم من مساعدة وخدمات. وأفاد أولياء الأمور بأن أطفالهم يذهبون إلى المدرسة وهناك شكل من أشكال خدمات الرعاية الصحية الأولية في معظم المرافق. غير أن العديد من المشردين داخلياً لا يزالون بعد أشهر أو أعوام من نزوحهم يعيشون في ملاجئ بدائية ومكتظة، يتقاسم فيها العديد من أفراد الأسرة غرفة واحدة، ويتشاركون مع أسر أخرى مرافق الاستحمام والطبخ العامة. ويعتمد معظمهم على المساعدات الإنسانية كلياً في المأكل والماء والدواء والإصحاح واللوازم الأخرى غير الغذائية. وغالبيتهم ليس لديهم أي نشاط مدر للدخل أو بصيص أمل في العودة إلى ديارهم أو تحسن أوضاعهم المعيشية.

٢٥- وفي حين يرحب المقرر الخاص بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة حتى اليوم لتلبية احتياجات المشردين داخلياً، فإنه يسلط الضوء على أن ما شاهده ليس سوى غيضٍ من فيض ظاهرة تشرد جماعي كاسحة. فأقلية صغيرة فقط من المشردين داخلياً تقيم في ملاجئ جماعية، أما الغالبية الساحقة منهم فيعيشون مع أسر مضيفة وقد لا يتلقون مساعدات منتظمة، هذا إذا تلقوا أي مساعدة أساساً. أما المشردون في المخيمات الذين زارهم المقرر الخاص، فهم في أماكن آمنة نسبياً ويتمتعون بأوضاع وخدمات جيدة. غير أن مئات الآلاف غيرهم من المشردين داخلياً يواجهون ظروفاً قاسية غير آمنة ويفتقرون إلى أبسط الخدمات. وتعرض الأقسام التالية بعض أهم التحديات في الميدان الإنساني وميدان حقوق الإنسان.

ألف- الوصول إلى المشردين داخلياً

٢٦- دعا مجلس الأمن، في قراراته ٢١٣٩(٢٠١٤) و٢١٦٥(٢٠١٤) و٢٢٥٤(٢٠١٥) و٢٢٥٨(٢٠١٥) على التوالي، جميع أطراف النزاع إلى السماح بإيصال المساعدات الإنسانية بحرية وإتاحة الوصول المباشر للمساعدات الإنسانية عبر المعابر الحدودية الأربعة التي لا تسيطر عليها حكومة الجمهورية العربية السورية. غير أن الأمم المتحدة وممثلي المجتمع المدني أعربوا عن قلقهم إزاء تعذر أو تقييد الوصول إلى العديد من مناطق البلد والمدن المحاصرة ومن ثم العديد من

الأشخاص المتضررين جراء النزاع الدائر، بمن فيهم المشردون داخلياً وغيرهم من السكان المدنيين ممن هم في أمس الحاجة إلى هذه المساعدات.

٢٧- ولا يزال إيصال المساعدات مقيداً بشدة جراء البيئة الأمنية والطابع المعقد للنزاع وسرعة تغير دينامياته وتكرار تنقل خطوط القتال. فلا يمكن ضمان سلامة العاملين في الميدان الإنساني في بعض الأماكن، بما فيها المناطق الواقعة تحت السيطرة الفعلية لتنظيم الدولة وبعض الأطراف المسلحة الأخرى غير التابعة للدولة والمجموعات المتطرفة والمجموعات المدرجة على لوائح الإرهاب. وفي حين يبرز الممثلون الحكوميون الأمن بوصفه اعتباراً هاماً، فإن المقرر الخاص يشدد على أنه ينبغي عدم استخدام الأمن ذريعة لتقييد الوصول إلى بعض المناطق أو السكان المتضررين جراء النزاع أو عرقلة إيصال المساعدات إلى المناطق التي تسيطر عليها مجموعات مسلحة غير تابعة للدولة.

٢٨- وهناك أيضاً العقبات البيروقراطية التي تفرضها السلطات وتعرقل بشكل كبير وصول الأطراف الفاعلة في الميدان الإنساني إلى المشردين داخلياً والمجتمعات المحلية الضعيفة، كما تُضعف فعالية عملياتهم. فقد اتضح أن الحاجة إلى موافقة الحكومة على كل عملية تقريباً، بما في ذلك بعثات تحديد احتياجات الحماية ورصد الأوضاع المتغيرة، هي عملية منهكة ومضيعة للوقت. فكثيراً ما تتأخر معالجة الطلبات أو تُرفض في اللحظة الأخيرة، ما تمخض عن بيئة غير قابلة للتنبؤ للجهات العاملة في الميدان الإنساني ولإيصال الخدمات وتدابير الحماية. فحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كان هناك ٤٧ طلباً لإيفاد قوافل مساعدة مشتركة لوكالات الأمم المتحدة تنتظر موافقة السلطات السورية[١٠].

٢٩- وإبان زيارة المقرر الخاص، سلطت الجهات العاملة في الميدان الإنساني الضوء على الشرط الذي يقتضي أن يرافق جميع البعثات الإنسانية ممثلون من منظمة الهلال الأحمر العربي السوري أو اللجنة العليا للإغاثة، مع أنهم ذكروا أن هذا الشرط لا يُطبق دوماً على أرض الواقع. وأشارت الوكالات الإنسانية إلى رفض طلبات دخول بعض المناطق والتعليق المتكرر للموافقات على إيصال المساعدات الإنسانية إلى بعض المناطق التي تسيطر عليها المعارضة. ومع ذلك يرحب المقرر الخاص بالتقدم المحرز في إصدار الحكومة تأشيرات لموظفي الأمم المتحدة العاملين في الميدان الإنساني.

٣٠- وقد أشار الأمين العام في تقريره عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩(٢٠١٤) و٢١٦٥(٢٠١٤) و٢١٩١(٢٠١٤) (S/2015/561)، إلى أن زهاء ٤,٦ ملايين شخص يقيمون في مناطق يصعب على العاملين في الميدان الإنساني الوصول إليها، ناهيك أن أكثر من ٠٠٠ ٤٢٢ شخص منهم يعيشون في مناطق محاصرة. وثمة حاجة ملحّة لتحديد احتياجات المساعدة والحماية في المناطق التي يصعب الوصول إليها والمناطق المحاصرة التي لا تتواجد فيها

(١٠) الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، موجز مجلس الأمن عن الجمهورية العربية السورية، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

الجهات العاملة في الميدان الإنساني بشكل دائم، بما فيها المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة وغيره من المجموعات المسلحة غير التابعة للدولة والمناطق المحاصرة. وفي الوقت الذي أجرى فيه المقرر الخاص زيارته، كان انعدام الأمن المستمر حائلاً دون الوصول بأي شكل من الأشكال إلى بعض المحافظات، ومنها دير الزور والرقة. ولم يتسن للأمم المتحدة وشركائها الوصول لغير ٣٢ في المائة فقط من المناطق الصعبة المنفذ من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

٣١- ويقدّر برنامج الأغذية العالمي أن المساعدات الإنسانية قد انقطعت منذ عام ٢٠١٤ عن المستفيدين المحددين البالغ عددهم ٠٠٠ ٦٠٠ شخص في محافظتي دير الزور والرقة الواقعتين تحت سيطرة تنظيم الدولة[(١١)]. إضافة إلى ذلك، دأب مقاتلو تنظيم الدولة على منع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) عن إرسال معدات لمعالجة المياه إلى هاتين المحافظتين، وحذت مجموعات معارضة مسلحة أخرى حذوها في عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية الأساسية. وعندما أُغلق معبر نصيب الحدودي بين الجمهورية العربية السورية والأردن بعد سيطرة الجيش السوري الحر على المنطقة، لم يعد بوسع اليونيسيف معالجة ٠٠٠ ٥٠٠ لتر من المياه. وتشير التقديرات إلى أن ٠٠٠ ٤٩٠ طفل لم يستفيدوا من حملات التحصين ضد شلل الأطفال بسبب انعدام الأمن وعدم سماح تنظيم الدولة بوصول اللقاحات.

باء- الوثائق والتسجيل

٣٢- يشكل فقدان المستندات الشخصية، ولا سيما وثائق الهوية، شاغلاً ملحّاً للكثير من المشردين داخلياً، لما لذلك من عواقب على سلامتهم وحصولهم على الخدمات والمساعدة وفرص العمل. فمن غير هذه المستندات، قد تخضع حريتهم في التنقل وقدرتهم على بلوغ الأماكن الآمنة إلى قيود صارمة، ما يتركهم عرضة للخطر أو للمكوث في المناطق المنكوبة بالنزاع بسبب منعهم من عبور نقاط التفتيش. وهذه الوثائق ضرورية أيضاً لتسجيل المشردين داخلياً حتى يتسنى لهم الحصول على الخدمات الأساسية أو الوصول إلى المرافق ذات الصلة.

٣٣- ورغم الضمانات التي حصل عليها المقرر الخاص بشأن العمل الجاري على استبدال وثائق الهوية الأساسية، يقال إن نحو ٥٠ في المائة من دوائر الشؤون المدنية في الجمهورية العربية السورية قد دُمرت وإن طلبات الحصول على وثائق بديلة تستغرق آجالاً طويلة. وتكتنف الصعوبات جميع أشكال التوثيق المدني، بما في ذلك تسجيل المواليد والوفيات والزيجات، ويتعين اتخاذ تدابير عاجلة لمعالجة هذا الوضع وإنشاء خدمات توثيق متنقلة والنظر مثلاً في إقامة مكاتب توثيق محلية وإقليمية، حسب الاقتضاء. وهناك خطر التعرض لانعدام الجنسية في ظل عدم تسجيل المواليد فضلاً عن خطر مواجهة بعض الأطفال الذين لم تُصدر لهم وثائق هوية صعوبات في الحصول على التعليم.

(١١) انظر الرابط: http://documents.wfp.org/stellent/groups/Public/documents/ep/WFP273846.pdf.

٣٤- وأشارت بعض الأطراف التي جرى التشاور معها إلى الصعوبات الجمة التي تكتنف عملية استبدال الوثائق بسبب المناخ الأمني السائد، فقد يستغرق إصدار وثائق بديلة عدة أشهر. وقد يتعرض الرجال، وبخاصة من هم في سن القتال، للتوقيف أو يخشون التعرض له عندما لا تكون بحوزتهم وثائق سليمة. فبالنسبة للقادمين مثلاً من مناطق تسيطر عليها المجموعات المسلحة غير التابعة للدولة دون أن تكون بحوزتهم وثائق هوية، قد تكون عملية التعاون مع السلطات من أجل استبدال الوثائق اللازمة أو تجديدها مثاراً للقلق، لا سيما للرجال في سن القتال، حيث تشير التقارير إلى أنهم قد يتعرضون للتجنيد القسري أو المضايقات أو حتى التوقيف من قوات الأمن التي تنظر بعين الريبة إلى القادمين من المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة.

٣٥- وقد اتُّخذت بعض التدابير الإيجابية لمعالجة المسائل المتعلقة بالتوثيق. فهناك برنامج للمساعدة القانونية تموله مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ويقدم خدمات المشورة والمساعدة في مسائل التوثيق والتسجيل. وقد استفاد من هذا البرنامج قرابة ١٠ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠١٥. ومن المهم أيضاً في هذا الصدد تنفيذ تدابير لإذكاء الوعي بأهمية وثائق الأحوال الشخصية وبالإجراءات القائمة في هذا المجال وبناء قدرات المنظمات المحلية غير الحكومية على تقديم المساعدة التقنية والمشورة القانونية للمشردين داخلياً.

جيم- المأوى واللوازم غير الغذائية

٣٦- أحيط المقرر الخاص علماً، إبان زيارته، بأن هناك ٦١٨ مأوى تابعاً للحكومة يؤوي نحو ٣٥٠ ٠٠٠ شخص من المشردين داخلياً. وهناك حاجة ملحّة إلى توفير المزيد من الحلول الطويلة الأمد على صعيد المأوى والسكن، على أن تُعطى الأولوية للفئات الأضعف، بمن في ذلك المشردون داخلياً في المناطق غير الآمنة وفي المخيمات غير الرسمية والخيام ودور الإيواء غير الملائمة لدرجات الحرارة المرتفعة والمنخفضة جداً. وسيواجه المشردون داخلياً في الملاجئ المفتقرة إلى التدفئة الملائمة صعوبات إضافية في الشتاء عندما تسجل درجات الحرارة انخفاضاً حاداً. وقد اضطر العديد منهم للفرار من منازلهم دون متاع أو أي لوازم معيشية أخرى، وهم بأمس الحاجة الآن إلى اللوازم الأساسية كالفرش والأغطية واللوازم الصحية وأدوات المطبخ.

٣٧- ويعدّ وضع المشردين داخلياً في أماكن غير الملاجئ الجماعية باعث قلق بالغ في شتى أنحاء البلد. فأقل من ٥ في المائة من المشردين داخلياً يجدون ملاذاً في مراكز الإيواء الجماعية الرسمية التي أنشأتها الحكومة. أما الغالبية فتقطن مع أسر مضيفة أو في مساكن مؤجرة ومخيمات عشوائية ومستوطنات متناثرة غير رسمية أو مبانٍ مدمرة أو غير مكتملة البناء. ويتعين حتماً وضع الآليات اللازمة كافة لتحديد أماكن هؤلاء المشردين داخلياً الذين يعيشون خارج المخيمات ويصعب الوصول إليهم وتزويدهم بالمعلومات والمساعدات.

٣٨- وتم إيواء الغالبية العظمى من المشردين داخلياً في كنف الأسر والمجتمعات المحلية التي استوعبت الدفق الهائل من النازحين اليائسين. غير أن ذلك يشكل عبئاً فادحاً على هذه الأسر ويجب ألا يعتبر حلاً دائماً وإنما تدبيراً مؤقتاً حتى يتسنى التوصل إلى حلول أكثر استدامة. ولا بد كذلك من تقديم الدعم إلى الأسر المضيفة لأن العديد منها تواجه نفس التحديات التي يواجهها المشردون في الصراع للبقاء على قيد الحياة. ولهذا الوضع أثر عميق على الأطفال خاصة وينبغي تنفيذ كل مبادرة كفيلة بتقديم الرعاية المتخصصة والدعم النفسي للأطفال، وبخاصة الأطفال غير المرافقين.

٣٩- ويواجه تقديم حلول الإيواء للمشردين داخلياً في السياق السوري تحديات متعددة. فديناميات النزاع المتنقلة والمتغيرة سريعاً تنشئ سيناريوهات طارئة مفاجئة يصعب التصدي لها عن طريق حلول الإيواء المتاحة. وينبغي أن تُعزز بشكل كبير القدرة على التصدي بفعالية لحالات الطوارئ المفاجئة عن طريق وضع خيارات متعددة للإيواء. وكثيراً ما يتعين على المنظمات العاملة في الميدان الإنساني التي توفر المأوى في الحالات الطارئة أن تتعامل مع متطلبات إدارية مرهقة في بيئة شديدة التنظيم تخضع لإجراءات رسمية مطولة.

٤٠- ويعني شح الموارد المالية لدى معظم المشردين داخلياً أن الكثيرين منهم قد يضطرون إلى مغادرة المساكن المؤجرة، في حين قد يؤدي الضغط المتزايد على الأسر المضيفة أيضاً إلى سعى المشردين داخلياً لإيجاد حلول سكن بديلة في المخيمات غير الرسمية أو المباني المهجورة. وفي ظل أزمة الإيواء الكبيرة والمتصاعدة، يجب على الأطراف كافة أن تنظر في بلورة خطط وأنشطة للإسكان تزيد من خيارات الإيواء المتاحة أمام المشردين داخليا. وينبغي تحديد مرافق جماعية ملائمة وتهيئتها لتكون جاهزة للاستخدام في أسرع وقت ممكن، مع تفادي استخدام المباني المدرسية وغيرها من المباني الأساسية الفاعلة، قدر الإمكان. وينبغي توفير السكن مجاناً في الأمد القصير إلى المتوسط بالنسبة لمعظم المشردين داخلياً، مع الانتقال إلى إيجار محدد، عندما يكون ذلك ضرورياً وملائماً، وفقاً لمدى توفر المدفوعات النقدية وخيارات كسب الرزق للمشردين داخلياً.

٤١- ومن الواضح أن التصدي بواسطة سياسات واضحة لمسائل الإسكان والأراضي والملكية التي نشأت جراء الأزمة هو أمرٌ غاية في الأهمية. فرغم وجود القوانين الخاصة بهذه المسائل، إلا أنها لم تُعدل أو تُحدث لمواكبة تداعيات النزاع ولم تعد اليوم صالحة لمواجهة المسائل الناجمة عن أزمة التشرد، سواء في الأمد القريب أو المتوسط أو البعيد.

دال- الحصول على الغذاء

٤٢- أكّدت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي في أواخر تموز/يوليه ٢٠١٥، أن حوالي ٩,٨ ملايين سوري يقاسون انعدام الأمن الغذائي حالياً، وأن ٦,٨ ملايين شخص منهم بحاجة إلى مساعدات غذائية عاجلة[١٢]. فقد سجل حجم

(١٢) انظر الرابط: http://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/communications/wfp263836.pdf.

الإنتاج الزراعي وعدد المواشي انخفاضاً حاداً منذ اندلاع النزاع قابله ارتفاع حاد في أسعار المواد الغذائية مقترناً بتراجع الدعم الحكومي وانخفاض قيمة العملة السورية. فقد ارتفعت أسعار الخبز خلال العام الماضي بنسبة تصل إلى ٨٧ في المائة في المخابز العامة. ويعتمد المشردون داخلياً، الذين استنفدوا في الغالب مواردهم المالية ولم تعد لديهم إمكانية الوصول إلى الأراضي أو الأنشطة المدرة للدخل، على المساعدات الغذائية.

٤٣- وتفيد اليونيسيف بأن الأزمة أسفرت عن زيادة مفزعة في حالات سوء التغذية بين الأطفال[١٣]. وقد أجرى تقييم للحالة التغذوية بين الأطفال المشردين في عام ٢٠١٤، هو التصنيف الأول من نوعه منذ اندلاع الأزمة، خلص إلى تصنيف حالة سوء التغذية الحادة والشاملة في محافظات حلب وحماة ودير الزور بأنها بلغت مستوى "خطيراً" وتصنيف حالة التغذية الإجمالية بأنها "سيئة". فقد اضطرت الأسر، تحت وطأة الأسعار الباهظة للأغذية، إلى تقليص عدد وجباتها اليومية وتناول طعام أدنى من حيث النوعية والقيمة الغذائية. وتقدم الخدمات الغذائية من خلال ٦٠ مركزاً مدعوماً من اليونيسيف في مختلف أنحاء البلد، يستخدم العديد منها أفرقة متنقلة من أجل الوصول إلى النساء والأطفال في المناطق المعزولة والمناطق التي يصعب الوصول إليها[١٤]. ولئن تمكن برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف وغيرهما من الشركاء في الميدان الإنساني من إيصال المعونات الغذائية والنقدية الأساسية إلى ملايين المحتاجين كل شهر، فإنهم يفتقرون إلى القدرات والموارد وإمكانيات الوصول اللازمة لمساعدة المتضررين كافة.

٤٤- وفي المراكز الجماعية التي زارها المقرر الخاص في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، أعرب المشردون داخلياً بشكل عام عن تمتعهم بإمكانيات وصول جيدة إلى الطعام المغذي المعدّ في مطابخ مشتركة. وفي حين بدت المؤونات الغذائية كافية، فقد أشار بعض المشردين داخلياً إلى تقليص عدد الوجبات اليومية في المرافق الجماعية التي تؤويهم.

٤٥- ومن الضروري إجراء تقييم عاجل للاحتياجات الغذائية في المناطق التي يصعب الوصول إليها وتيسير إمكانية الوصول الكامل للشركاء العاملين في الميدان الإنساني إلى المشردين داخلياً وغيرهم من السكان لتمكينهم من تقديم المساعدات التي تعوزهم بشدة. غير أن عدم حصول برنامج الغذاء العالمي على تمويل جديد حدا به، في منتصف عام ٢٠١٥، إلى أن يعلن اضطراره إلى خفض المعونات الغذائية بمعدل الخمس والقسائم الغذائية بمعدل النصف للنازحين في بعض المجتمعات المحلية، وقد يضطر إلى خفض المعونات الغذائية والمساعدات النقدية بمعدل أكبر من ذلك. وبحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، لم يتجاوز مستوى تمويل البرنامج الغذائي لليونيسيف لعام ٢٠١٥ نسبة ١٠ في المائة فقط.

(١٣) انظر الرابط: http://www.unicef.org/infobycountry/syria_83147.html.

(١٤) من المقرر إنشاء ١٥ مركز تغذية إضافياً في حمص وحماة وحلب بنهاية عام ٢٠١٥، ما سيرفع مجموعها إلى ٧٥ مركزاً.

هاء- الحصول على الرعاية الصحية

٤٦- بذل الشركاء الوطنيون والدوليون في الميدان الإنساني جهوداً حثيثة للوصول إلى من هم بحاجة إلى عناية طبية وأحرزوا نتائج مبهرة على هذا الصعيد. وتشمل الإنجازات الرئيسية في إطار خطة الاستجابة الاستراتيجية لعام ٢٠١٥ ما يلي: تلقي أكثر من ١٣ مليون شخص الرعاية الطبية؛ وتحصين ٢,٣ مليون طفل ضد شلل الأطفال و١,٦ مليون طفل ضد الحصبة والنكاف والحصبة الألمانية؛ وإيصال المساعدات الغذائية اللازمة إلى ١,٣ مليون شخص؛ وتوفير مياه الشرب الآمنة لأكثر من ٦,٢ ملايين شخص. غير أن منظمة الصحة العالمية قد سلطت الضوء، في آذار/مارس ٢٠١٥، على أن ٥٧ في المائة من المستشفيات العامة في مختلف أرجاء الجمهورية العربية السورية لا تعمل إلا بشكل جزئي أو توقفت عن العمل تماماً[١٥]. وتراجع إنتاج الأدوية محلياً بنسبة ٧٠ في المائة ولم يعد الكثير من العلاجات المنقذة للحياة متوفراً. وانخفض عدد أخصائيي الصحة العاملين إلى قرابة ٤٥ في المائة من مستوى عام ٢٠١١، وهناك نقص حاد في الجراحين وأخصائيي التخدير والمختبرات وفي الأخصائيات العاملات في المجال الصحي.

٤٧- وتفيد التقارير بأن القصف والضربات الجوية تستهدف المراكز الصحية والعاملين فيها. فمنذ اندلاع النزاع في آذار/مارس ٢٠١١ حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، قضى ٦٩٧ عاملاً في الميدان الطبي مصرعهم جراء شن ٣٣٦ هجمة على ٢٤٠ مرفقاً طبياً، وفقاً للمنظمة غير الحكومية "أطباء مناصرون لحقوق الإنسان". ومنذ عام ٢٠١١، انخفضت معدلات التحصين في جميع أنحاء البلد من ٩٩ في المائة إلى ٥٢ في المائة فقط بسبب صعوبة الوصول والأضرار البالغة التي لحقت بالهياكل الصحية. وأشارت منظمة الصحة العالمية أيضاً إلى أن آثار العقوبات الاقتصادية وتقلبات العملة وشح العملة الصعبة وتقطّع سلسلة الإمداد ونقص الوقود كان لها مجتمعةً أثر غير مباشر على وفرة الأدوية واللوازم الطبية.

٤٨- ويواجه المشردون داخلياً صعوبات خاصة في الوصول إلى الرعاية الطبية، ولا سيما الفئات الأضعف منهم، كالحوامل والمعوقين والمصابين بأمراض مزمنة وكبار السن والأطفال، حيث يواجهون تحديات خاصة في هذا المجال. وقد يتعرض المشردون داخلياً لمشاكل صحية خاصة نتيجة العيش في أماكن مكتظة تفتقر إلى الشروط الصحية في كثير من الأحيان، بما في ذلك الأمراض الجلدية الناجمة عن نقص المياه والوسائل الصحية وإدارة النفايات والتعرض لدرجات حرارة شديدة الحرارة أو البرودة. ويعد نقص المياه أو توفر المياه الملوثة فقط مشكلة رئيسية وسبباً في الإصابة بالإسهال وغيره من الأمراض المنقولة بالمياه والمتفشية في الملاجئ الجماعية والمخيمات. ولا تزال الإصابات الناجمة عن النزاع وما يرتبط به من كرب نفسي تشكل شواغل صحية رئيسية في أوساط المشردين داخلياً الذين فرّ معظمهم من مناطق منكوبة بالنزاع.

(١٥) انظر الرابط: www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=50444#.VubbivkrJpg.

٤٩- وحتى مراكز الإيواء الجماعي للمشردين داخلياً تتسم بالاكتظاظ وتساعد على انتشار الأمراض المعدية. غير أن الأوضاع السائدة في العديد من المستوطنات غير الرسمية أسوأ بكثير وتتسم في الأعم الأغلب بانعدام الخدمات الأساسية وإمكانات الوصول إلى المياه النظيفة والوسائل الصحية فضلاً عن نقص الخدمات الطبية، إن وُجدت. وفي أشهر القيظ يرتفع عدد المصابين بأمراض ناجمة عن تلوث المياه، كالتيفود وفيروس التهاب الكبد أ والالتهابات المعوية والزحار وداء الأميبات[١٦]. وأما حالة الرعاية الصحية للمشردين داخلياً في المناطق التي يصعب الوصول إليها والمناطق المحاصرة أو الأراضي التي يسيطر عليها تنظيم الدولة فيصعب تقييمها تحديداً.

واو- الحصول على التعليم

٥٠- كان الأثر بالغاً على نظام التعليم حيث يُقدّر عدد الأطفال الذين انقطعوا عن الدراسة بنحو مليوني طفل. وقد حذرت اليونيسيف في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ بأن هناك ٠٠٠ ٤٠٠ طفل آخرين يواجهون خطر الانقطاع عن المدرسة كنتيجة مباشرة للنزاع والعنف والتشرد[١٧]. ورغم توفير مرافق التعليم الأساسية في مراكز النزوح التي زارها المقرر الخاص، فإن هذه المراكز، التي تستخدم عادةً مباني مدرسية، لا توفر سوى خدمات تعليمية محدودة. وقد بات الحصول على التعليم بالنسبة للكثير من الأطفال الذين شردهم النزاع مسألة عويصة بشكل خاص، حيث يواجه عوائق وتحديات عديدة، منها نقص المرافق التعليمية الفاعلة. وقليلاً ما يكون التعليم أولوية للأسر اللائذة بالفرار من النزاع والعنف حيث ينصب جل تركيزها في البقاء على قيد الحياة.

٥١- وهناك نحو ٠٠٠ ٥ مبنى مدرسي في مختلف أنحاء البلد لا يمكن استخدامها لأغراض التعليم نتيجة ما لحق بها من أضرار أو دمار جراء النزاع، فأصبحت تستخدم كمراكز للنزوح أو تحتلها القوات المسلحة (يقع بعضها في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة، حيث لم يتبق سوى عدد محدود من المدارس المفتوحة). وبعض المدارس تقع في مناطق يعدّ الوصول إليها خطراً جداً. وتشير بعض التقارير إلى استهداف المدارس عمداً في الهجمات. وفي المناطق التي تستمر فيها المدارس في العمل، يشكل تدفق الأطفال المشردين ضغطاً على المرافق المتاحة ويؤثر على نوعية الخدمات المتاحة لغيرهم من الأطفال. وحتى بالنسبة للأطفال المشردين الذين أسعفهم الحظ في الوصول إلى الصفوف التعليمية، فإن لحالة الصدمة والكرب النفسي الناجمة عن التشرد أثراً بالغاً على مستوى تحصيلهم الدراسي على الأرجح.

٥٢- وتعمل اليونيسيف مع الشركاء المحليين من أجل الوصول إلى نحو ٣ ملايين طفل وتنفذ برنامج تعليم غير رسمي للحد من عدد الأطفال المنقطعين عن الدراسة. وتشكل مبادرة

(١٦) انظر الرابط: http://edition.cnn.com/2015/08/25/opinions/msf-yarmouk.

(١٧) انظر الرابط: www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=51880.

"لا لضياع أي جيل" المشتركة بين الوكالات برنامجاً للتعلم الذاتي يهدف إلى الوصول لحوالي ٥٠٠ ٠٠٠ طفل خسروا سنوات دراسية من عمرهم. وفي المناطق التي تؤوي عدداً كبيراً من الأطفال المشردين تعمل اليونيسيف أيضاً على إعادة تأهيل ٦٠٠ مدرسة متضررة وإنشاء ٣٠٠ فصل دراسي جاهز لاستقبال ٣٠٠ ٠٠٠ طفل إضافي. وتوفر المدارس، إلى جانب التعليم، خدمات إضافية هامة بوصفها أماكن لتكوين العادات والحياة الطبيعية واللعب والأمان والدعم للأطفال المصابين بصدمات نفسية شديدة جراء ما عاينوه من أهوال النزاع.

٥٣- غير أن تقديم حتى أبسط خدمات التعليم للعديد من الأطفال المشردين، لا سيما في المناطق التي يصعب الوصول إليها، يواجه تحديات جسيمة ويرجح أن يظل الآلاف من هؤلاء الأطفال منقطعين عن التعليم المدرسي في المستقبل المنظور. وأفادت اليونيسيف كذلك بأنها ستحتاج ٦٨ مليون دولار أمريكي بحلول نهاية عام ٢٠١٥، منها ١٢ مليون دولار تحتاجها بشكل فوري لمواصلة تلبية الاحتياجات التعليمية للأطفال.

زاي- الأمن وحرية التنقل

٥٤- يعد الوضع الأمني شديد الخطورة في العديد من المناطق. فنسبة القتلى المدنيين مرتفعة جداً ويتسم الطابع المتطرف للعنف من جميع الأطراف باستهداف المدنيين والمناطق السكنية والهياكل الأساسية. وفي شباط/فبراير ٢٠١٤، طلب مجلس الأمن في قراره ٢١٣٩(٢٠١٤) من جميع الأطراف الكف عن الاستخدام العشوائي للأسلحة في المناطق المأهولة بالسكان. ومع ذلك استمر استخدام الأسلحة الثقيلة، بما في ذلك البراميل المتفجرة التي تُلقى على المناطق السكنية. ويشكل التلوث الناجم عن مخلفات الحرب المتفجرة عقبة كبرى أيضاً تعترض حرية التنقل أو العودة الآمنة إلى العديد من أرجاء البلد.

٥٥- وقد شن تنظيم الدولة حملة ترويع في المناطق الواقعة شمالي الجمهورية العربية السورية وشرقها الخاضعة لسيطرته. فنفذ مقاتلوه أعمال قتل جماعية لقوات الأمن وأعضاء المجموعات المسلحة المناوئة والأقليات الدينية، فضلاً عن تسليط عقوبات قاسية، كالإعدام الجماعي وقطع الرؤوس وبتر الأطراف. وتؤدي أنشطة جميع الأطراف المسلحة إلى عملية نزوح جماعي في ظل تجاهل تام تقريباً لسلامة المدنيين ومبادئ القانون الإنساني الدولي أو القانون الدولي لحقوق الإنسان. ويؤدي نطاق العنف وديناميات النزاع المتغيرة إلى نزوح المدنيين أكثر من مرة وقد يبقى بعضهم في أوضاع تتسم بانعدام الأمن حتى في الملاجئ الجماعية.

٥٦- ويساور المقرر الخاص قلق إزاء الادعاءات القائلة إن الحكومة تمنع فعلياً المشردين داخلياً ومن ينتمون إلى فئات إثنية أو دينية معينة، لا سيما أفراد الطائفة السنية، من الانتقال إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة وتعيدهم إلى نقاط التفتيش. ووفقاً لما ذكرته لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية "يتقلص بشكل مطرد حيز الحماية المتاح للسوريين الذين يحاولون الفرار من النزاع. ويهدد النقص الشديد في التمويل حياة الفئات الأكثر

ضعفاً من سكان سوريا المشردين ... ويفر المدنيون إلى ملاذات آمنة ما فتئ عددها يتناقص داخل سوريا أو عبر حدودها" (انظر الوثيقة A/HRC/30/48، الفقرتين ٢٢-٢٣).

٥٧- ووفقاً للأمين العام في تقريره عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩(٢٠١٤) و٢١٦٥(٢٠١٤) و٢١٩١(٢٠١٤) (S/2015/561)، فإن:

> القصف الجوي العشوائي، بما في ذلك استخدام البراميل المتفجرة، من طرف القوات الحكومية والقصف العشوائي من طرف المجموعات المسلحة غير التابعة للدولة والمجموعات المتطرفة وتلك المدرجة على لوائح الإرهاب، قد خلفت مئات القتلى والجرحى من المدنيين وآلاف المشردين. ولا تزال الأعمال العدوانية التي تمارسها جميع الأطراف تتسم على نطاق واسع بعدم مراعاة قواعد القانون الدولي الإنساني والالتزامات الواقعة على الأطراف بحماية المدنيين. وكانت وطأة الأعمال القتالية التي أثرت على المدنيين شديدةً بشكل خاص في محافظات دمشق وريف دمشق وحلب وإدلب ودرعا والحسكة وحمص.

٥٨- وتمثل أحد خصائص النزاع السوري في استخدام تكتيك الحصار لتقييد خروج المدنيين من المناطق المنكوبة بالنزاع، في حين أن حرية المدنيين في السعي إلى الأمان والفرار من مناطق النزاع دون قيد أو شرط يشكل حقاً من حقوقهم الأساسية. وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، قدّرت الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ عدد الأشخاص الذين يعيشون في ١٩ منطقة محاصرة محددة بنحو ٤٨٦ ٧٠٠ شخص[١٨]. ويصبح المدنيون في ظل الحصار محاطين بالمسلحين الذين قد يمنعون وصول المساعدات الإنسانية على مدى فترة زمنية مديدة. وقد مُنع المدنيون، بمن فيهم المرضى والجرحى، في حالات كثيرة من مغادرة المناطق حتى في حالات الطوارئ الطبية، ما أدّى إلى وفاة العديد منهم.

٥٩- وقد أُطلع المقرر الخاص على أنماط الاحتجاز التي تمارسها القوات الحكومية في نقاط التفتيش عادةً بحق الرجال المشردين داخلياً ومن يتبين لها أنهم قادمين من مناطق تسيطر عليها المجموعات المسلحة غير التابعة للدولة. وتبين التحقيقات وجود نمط من الاعتقال والاختفاء للمدنيين الراشدين من الرجال في مختلف أنحاء البلد على يد القوات الحكومية والمجموعات المسلحة غير التابعة للدولة على السواء. وقد تجلى بوضوح للمقرر الخاص أن الغالبية الساحقة من المشردين داخلياً في مراكز اللجوء الجماعية التي زارها هم من النساء والأطفال وكبار السن.

٦٠- وورد عن لجنة التحقيق ما يلي (انظر A/HRC/30/48، الفقرة ٤٤):

> إن نقاط التفتيش الحكومية المنتشرة في كل مكان قد حدّت كثيراً من حرية تنقل الرجال الذين يسعون إلى مغادرة المناطق التي تسيطر عليها المعارضة. ويجد الرجال

(١٨) انظر الرابط: http://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/under-secretary-general-humanitarian-affairs-and-emergency-relief-29.

المدنيون أنفسهم عالقين بالفعل في المناطق التي قد تقع فيها اشتباكات عنيفة أو تتعرض لقصف جوي مكثف. وحتى في المناطق أو الفترات الأكثر هدوءاً، حالت التهديدات المحددة التي يتعرض لها الرجال المدنيون في نقاط التفتيش الحكومية دون وصولهم إلى أماكن العمل فأصبحوا، نتيجة لذلك، غير قادرين على إعالة أسرهم. وقد وُثّقت روايات متعددة لنساء تركن أزواجهن في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة لمرافقة أبنائهن الذين هم في سن ما قبل المراهقة عبر نقاط التفتيش لإخراجهم من المنطقة قبل بلوغهم السن التي قد يتعرضون فيها للاعتقال على أيدي القوات الحكومية.

٦١- وقد أعرب المقرر الخاص عن قلقه إزاء موقع مخيم واحد على الأقل من مخيمات المشردين داخلياً التي قام بزيارتها، يبعد مسافة ساعة عن دمشق، ويبدو قريباً من خط القتال وفي منطقة عسكرية. وازداد قلقه حدة عندما تعرضت المنطقة لضربتين جويتين على مسافة بضع كيلومترات فقط من المخيم بينما كان يقوم بجولة فيه. ومع أن المشردين داخلياً الذين تحدث إليهم أكدوا أنهم يلقون معاملة جيدة ويحصلون على الخدمات الأساسية الضرورية، فقد كان واضحاً أن مغادرة المخيم، للتوجه إلى دمشق أو مناطق أخرى مثلاً، سيكون صعباً بسبب بعد المسافة ونقاط التفتيش والمخاطر المحتملة. ويشدد المقرر الخاص على ضرورة إنشاء مرافق الإيواء الجماعية في مناطق آمنة ذات طابع مدني وبعيدة عن خط القتال أو أي عمليات عسكرية، وضرورة تمكين المشردين داخلياً من التنقل بحرية خارج المخيمات، بما في ذلك للوصول إلى الأسواق وفرص كسب الرزق.

٦٢- وقد أشارت وكالات الأمم المتحدة إلى الزيادة الكبيرة في خدمات الحماية والتوعية التي يقدمها شركاء قطاع الحماية والخدمات المجتمعية، حيث قُدمت هذه الخدمات إلى ٣,٥ ملايين شخص في ١١١ محافظة فرعية عن طريق ٣٠ شريكاً وطنياً خلال عام ٢٠١٥. ويشكل ذلك زيادة إيجابية مقارنة بعدد الأشخاص الذين توفرت لهم هذه الخدمات في عام ٢٠١٤، حيث كان عددهم ١٥,١ مليون شخص. غير أن احتياجات الحماية تبلغ حجماً يستدعي تعزيز جهود الجهات الإنسانية الفاعلة لدعم القائمين على تلبية هذه الاحتياجات.

خامساً- الفئات الضعيفة بشكل خاص

٦٣- ساور المقرر الخاص قلق شديد إزاء المسائل المتعلقة بالتحديات التي تعترض حماية ومساعدة فئات محددة ضعيفة جداً من المشردين داخلياً، بمن في ذلك الأطفال والنساء والفتيات وكبار السن والمعوقون والمنحدرون من فئات إثنية ودينية مستهدفة واللاجئون الفلسطينيون. ولا يزال هناك نقص في المعلومات والبيانات أو التقييمات الشاملة لاحتياجات هذه الفئات الضعيفة وظروفها. فكبار السن والمعوقون، على سبيل المثال، قد يواجهون تحديات في الفرار من

مناطق النزاع. وهم أضعف قدرة على التكيف من غيرهم، ما يعني أنهم يتكلون بشدة على المساعدات الإنسانية ويحتاجون دعماً خاصاً قد لا يُتاح لهم إلا في مراكز جماعية آمنة.

ألف- النساء والفتيات ومنع العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس

٦٤- تشكل النساء أكثر من نصف عدد اللاجئين والمشردين السوريين. وقد لوحظ أن الغالبية الساحقة من المشردين داخلياً في المخيمات التي زارها المقرر الخاص هم من النساء والأطفال. وهناك عوامل عدة تشرح سبب قلة الرجال في المخيمات، منها تورطهم في النزاع كمقاتلين. ولعلهم عُزلوا عن أسرهم أو احتجزوا بغرض "فرزهم"، أو تركوا أسرهم طوعاً لتفادي تجنيدهم أو احتمال احتجازهم. ويُشتبه بأن بعضهم يدعمون المجموعات المسلحة غير التابعة للدولة، ما أدّى إلى ارتفاع عدد الأسر المعيشية التي تعيلها نساء وأصبح التفكك الأسري أحد الشواغل الرئيسية التي تترك النساء والأطفال في موقف ضعف. وينبغي بذل الجهود كافة للحفاظ على وحدة الأسرة. ولئن كان يتعين التصدي للشواغل الأمنية المشروعة، فلا يجب فصل الرجال عن أسرهم على نحو منهجي أو طويل الأمد دون سبب وجيه أو مسوغ قانوني.

٦٥- وفي ظل ظروف النزاع والنزوح الجماعي السائدة، يصبح النساء والأطفال لقمة سائغة لانتهاك الحقوق والعنف، بما في ذلك العنف الجنسي. وتشير المعلومات بالفعل إلى تفاقم حالات العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس الناجمة عن التشرد القسري والانفصال عن الأسرة وظروف الاكتظاظ وانهيار الضمانات المجتمعية الطبيعية. وتتحدث التقارير عن تفاقم ظاهرة "الجنس من أجل البقاء" بين النساء المشردات داخلياً. وتشير تقارير موثوقة إلى أن النساء والفتيات العالقات في مناطق النزاع الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة يواجهن العبودية الجنسية والاتجار والاغتصاب. وتتعرض فئات إثنية محددة لهذه الانتهاكات بشكل خاص، مثل الإيزيديات ونساء المجتمعات الإثنية والدينية التي يستهدفها تنظيم الدولة.

٦٦- وقد عززت الحكومة الأهمية التي توليها لمسائل الحماية في تطور هام ومرحب به، بوسائل تشمل إنشاء وحدة حماية المرأة والطفل التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بهدف تعزيز الحماية وتطوير القدرات المحلية في مجال حماية المرأة والطفل[١٩]. غير أن تدابير الاستجابة للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، تقوم في أغلبها على تدخلات المجتمع الدولي وهي أشد إحكاماً في دمشق منها في المناطق الأخرى التي تفتقر إلى هذه القدرات.

(١٩) انظر الرابط: www.internal-displacement.org/middle-east-and-north-africa/syria/2014/syria-forsaken-idps-adrift-inside-a-fragmenting-state.

باء- حماية الطفل

٦٧- ترك النطاق الواسع للنزاع والتشرد أثراً بالغاً على الأطفال. فكثيرون منهم تعرضوا للعنف عن كثب أو شهدوا مظاهر عنف متطرفة، بما في ذلك مقتل أقاربهم أو الانفصال عنهم. ولا تزال ترد تقارير عن الشواغل والمسائل المتعلقة بحماية الطفل، بما في ذلك عمل الأطفال الناتج عن فقدان مصدر رزق الوالدين، والاتجار، والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، والزواج المبكر والقسري. وتجند مختلف أطراف النزاع الأطفال وتستخدمهم لأغراض القتال والدعم معاً. وتشير التقارير إلى أن الفتيان المشردين الذين يعتبرون في سن مناسبة للقتال يُحتجزون ويعاملون معاملة البالغين في نقاط التفتيش.

٦٨- وقد تمخض النزاع عن مقتل آلاف الأطفال أو بتر أطرافهم، بمن فيهم الأطفال الفارون من ديارهم. وتلك التجارب المريعة التي عاشها هؤلاء الأطفال، بما في ذلك تجربة التشرد من منازلهم، أكثر من مرة في حالات عديدة، قد تطبع في نفوسهم صدمة موجعة تقتضي تلقي العلاج النفسي. غير أن هذه الرعاية لا تتوفر إلا بشكل محدود في أفضل الأحوال، أو قد لا تتوفر بتاتاً في العديد من المناطق التي تقدم فيها خدمات رعاية صحية أولية في أحسن الأحوال. وفي بعض الحالات، يجد الأطفال أنفسهم مسؤولين عن إعالة أسرهم ويحتاجون مزيداً من الدعم.

جيم- الأقليات واللاجئون

٦٩- مع أن جميع الفئات السكانية في الجمهورية العربية السورية قد تضررت جراء النزاع، فإن البعد الطائفي المستعر للنزاع قد يتمخض عن استهداف فئات سكانية بعينها على أساس أصلها الإثني أو هويتها الدينية، وعلى أساس هذه الخطوط الإثنية والدينية تتشكل أنماط التشرد. وقد لاحظت لجنة التحقيق أن "التنافس بين القوى الإقليمية أسفر عن جملة من النتائج منها تفاقم مخيف للبعد الطائفي الذي أثاره تدخل المقاتلين الأجانب ورجال الدين المتطرفين" (انظر الوثيقة A/HRC/30/48، الفقرة ٩). ولهذا التطور انعكاسات على طابع التشرد ونطاقه وتأثيره على فئات محددة ولا بد من بلورة حلول فورية وطويلة الأمد تأخذ في الاعتبار هذه الديناميات الفئوية.

٧٠- وتشكل الهجمات المريعة التي شنها تنظيم الدولة على الطائفة الإيزيدية واضطهادها منذ آب/أغسطس ٢٠١٤ أبرز مثال على العنف الطائفي، غير أن هناك حالات عنف أخرى ارتكبها مقاتلو تنظيم الدولة والقوات الحكومية والمجموعات المسلحة غير التابعة للدولة والمجموعات المتطرفة وتلك المدرجة على لوائح الإرهاب. وقد سلط مركز رصد التشرد الداخلي الضوء على أنه "في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، لم تترك مئات المجموعات المتطرفة التي نشأت متنفساً للأقليات، كالمسيحيين والشيعة والدروز والإيزيديين الذين استُهدفوا على الهوية

وحدها. ولم ينج من الاستهداف أيضاً المدنيون السنة الذين لم يذعنوا للرؤية الاجتماعية – السياسية للمجموعات المذكورة"[٢٠].

٧١- وتستضيف حكومة الجمهورية العربية السورية نحو ٠٠٠ ٥٦٠ لاجئ فلسطيني دأبت على تقديم الدعم لمجتمعاتهم المحلية منذ عقود. غير أن هذه المجتمعات أصبحت اليوم أضعف مما كانت وقد تشردت منها قرابة ٦٤ في المائة، حيث تشرد حتى اليوم ٠٠٠ ٢٨٠ شخص منهم داخل الجمهورية العربية السورية و٠٠٠ ٨٠ شخص آخرين خارجها. ولا يزال بعض الفلسطينيين عالقين بين الأطراف المتحاربة داخل مخيم اليرموك للاجئين على أطراف دمشق، حيث اشتعل القتال في نيسان/أبريل ٢٠١٥. وتُحث الحكومة على مواصلة تقديم الدعم الكامل والأمن اللازم لهذه المجتمعات المحلية المتضررة وللاجئين الفلسطينيين المشردين.

٧٢- وإضافة إلى اللاجئين المسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، لا يزال يتعين رصد مصير ٢٥٢ ٢١ لاجئاً مسجلاً لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (حتى ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٦) حيث تأثرت حالة حمايتهم سلباً جراء النزاع، ومعظمهم من العراق وأفغانستان وإيران والصومال وجنوب السودان، فضلاً عن الفلسطينيين الفارين من العراق الذين لم يتسن للوكالة تسجيلهم.

سادساً- التقدم المحرز في إيجاد حلول دائمة

٧٣- في سياق النزاع الوحشي الدائر واستهداف المدنيين والدمار المتفشي للمساكن والهياكل الأساسية، تضيق جداً أفق إيجاد حلول دائمة على شكل عودة طوعية آمنة للمشردين داخلياً وإدماجهم محلياً أو إعادة توطينهم في أماكن أخرى من البلد. وهناك أماكن يعود إليها النازحون فعلاً، بما في ذلك في المناطق التي استعادتها القوات الحكومية أو خفت فيها حدة الأعمال القتالية أو توقفت. وهو ما تجلى بوضوح، مثلاً، في بعض مناطق حمص وبعض البلدات المحيطة بدمشق. غير أن العديد من أحياء المدن والبلدات، بما في ذلك حمص وحلب وإدلب وكوباني، قد تكبدت من الدمار الشامل ما يستدعي القيام بأعمال هدم وإعادة بناء للمنازل وغيرها من المباني والهياكل الأساسية قبل أن يتسنى تحقيق أي عودة آمنة.

٧٤- وينبغي حتماً أن تجري عمليات العودة عن اطلاع وأن تكون طوعية وكريمة وآمنة ومدعومة وتستند إلى معلومات دقيقة جداً يطلع عليها المشردون داخلياً. وتظل بعض المناطق خطرة جراء قربها من خطوط القتال أو المقاتلين، أو بسبب نقص الهياكل الأساسية والخدمات الفعالة، أو وجود ذخائر غير منفجرة ومستوى من الدمار قد يجعل المباني غير آمنة. وقد شهد المقرر الخاص تنفيذ بعض المبادرات على نطاق ضيق لتعزيز القدرة على الصمود والتعافي المبكر وتوفير سبل العيش للمشردين داخلياً والمجتمعات المضيفة. وهي مبادرات فائقة الأهمية للأفراد

(٢٠) انظر الرابط: www.internal-displacement.org/middle-east-and-north-africa/syria/2014/syria-forsaken-idps-adrift-inside-a-fragmenting-state.

والأسر والمجتمعات المشردة، وبخاصة لمن طال أمد تشردهم، إذ تسمح لهم بالحصول على مدخول واسترجاع كرامتهم المفقودة وتساعد عملية اندماجهم الأوسع في الأماكن الجديدة التي انتقلوا إليها.

٧٥- وقد أحاط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المقرر الخاص بالمبادرات التي يجري تنفيذها في مجال التعافي المبكر وتعزيز القدرة على الصمود لتلبية احتياجات المشردين داخلياً. ورغم النطاق الضيق لهذه المبادرات وقلة الموارد التي تستفيد منها، فقد استهدفت تدخلات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجالات التعافي المبكر والقدرة على الصمود وتعزيز مصادر الرزق ١٤ محافظة من أكثر المحافظات تضرراً وأدمجت أكثر من ١٠٠ مشروع نُفذ العديد منها بالتعاون مع منظمات شريكة محلية. ويخدم نحو ٦٠ في المائة من المشاريع المشردين داخلياً، فيما تستهدف نسبة ٤٠ في المائة المتبقية المجتمعات المضيفة للنازحين. وفي الفترة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، نجح البرنامج في الوصول إلى ما مجموعه ٤,٥ ملايين شخص متضرر استفادوا من هذه المشاريع بشكل مباشر أو غير مباشر.

٧٦- وتُنفذ مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجالات مثل التوظيف الطارئ واستعادة فرص العمل وضمان استقرارها لمن تقطعت بهم سبل العيش، وتقديم الدعم الطارئ إلى الفئات الضعيفة، وبناء القدرات في مجال التعافي المبكر والقدرة على الصمود والتنسيق والمشورة والمساعدة التقنية. وتشمل المشاريع العملية إنعاش واستعادة المشاريع التجارية الصغيرة، بما في ذلك في مجالات إنتاج الغذاء وتجهيزه، والمشاريع الصناعية الصغيرة الحجم (كصنع الأحذية والكتل الخرسانية) وورش العمل لتعليم إزالة المخلفات الصلبة/النفايات والخياطة، وإعادة تأسيس الأسواق وتحريك الاقتصادات المحلية عن طريق التشجيع على الإنتاج والشراء المحليين. وتُتاح فرص التدريب المهني التي تشمل تعزيز أنشطة ريادة المشاريع، مع التركيز بشكل خاص على الفئات الضعيفة، بما في ذلك الأسر المعيشية التي تعيلها نساء والمعوقون والشباب في مقتبل العمر[٢١].

٧٧- ونظراً للأعداد الكبيرة من الأشخاص المغادرين للبلد، تتيح هذه المبادرات ما يصبو له الناس من أمل في المستقبل وسبب للبقاء في البلد والشروع في إعادة بناء حياتهم، عندما يسمح بذلك الوضع الأمني. وتلبي المشاريع الحالية حاجة هامة للانتقال من المساعدات الإنسانية إلى المشاريع الإنمائية وينبغي إدامتها وتوسيع نطاقها قدر الإمكان.

سابعاً- دور المجتمع الدولي

٧٨- تقع المسؤولية الأولى عن ضمان حماية حقوق الإنسان للمشردين داخلياً على عاتق الحكومة، غير أنها لا ريب مهمة جسيمة لا يمكن للحكومة وحدها النهوض بها. ومن الواضح

(٢١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٣٦٥ يوماً من الصمود في سوريا (٢٠١٤)، انظر الرابط: www.sy.undp.org/content/syria/en/home/library/poverty/365-days-of-resilience-in-syria.html.

أن المطلوب هو استجابة عاجلة ومنسقة من الحكومة والمنظمات الوطنية والدولية العاملة في الميدان الإنساني للعمل معاً في إطار شراكة وثيقة لتحقيق هذا الهدف.

٧٩- غير أن تمويل الاستجابة الإنسانية داخل الجمهورية العربية السورية لم يواكب الاحتياجات المتزايدة. ويساور القلق المقرر الخاص لما بلغه من وكالات الأمم المتحدة بأن تمويل المساعدات الإنسانية الأساسية لا يتعدى ثلث الموارد اللازمة لتنفيذ كل من خطة الاستجابة الاستراتيجية لعام ٢٠١٥ والخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، تنفيذاً كاملاً. فالموارد التي تقتضيها الخطتان معاً تبلغ ٧,٤٢ مليار دولار، لم يُتلق منها سوى ٢,٣٨ مليار دولار حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

٨٠- ويجب أن يسعى المجتمع الدولي عاجلاً لحشد الدعم للوكالات الإنسانية والإنمائية التي تعمل دون كلل على تخفيف معاناة ملايين المشردين داخلياً وغيرهم من المتضررين جراء أزمة التشرد. ويتعين على الحكومة كذلك أن تسمح للأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة في الميدان الإنساني، بما في ذلك المنظمات الدولية غير الحكومية، بأن تمارس أعمالها بحرية دون عرقلة وصولها إلى جميع المناطق وفئات السكان المشردين داخلياً. وتشكل العقبات البيروقراطية وغيرها من القيود المفروضة على الوصول الكامل والسريع إلى المشردين داخلياً والمجتمعات المحلية المهددة عقبة رئيسية تعترض عمل هذه المنظمات وفعاليتها، وينبغي من ثم إزالتها.

ثامناً- الاستنتاجات والتوصيات

التعليقات العامة

٨١- إن للأزمة في الجمهورية العربية السورية أبعاداً واسعة وقد تمخضت عن تشرد ملايين المدنيين من بيوتهم، أكثر من مرة في كثير من الأحيان، وتركتهم يكابدون أوضاعاً من انعدام الأمن والفقر والمصير المجهول. وفي كثير من الأحيان يكون هؤلاء المشردون قد خسروا منازلهم وأفراد أسرهم وممتلكاتهم ومصادر رزقهم وشبكاتهم العائلية والاجتماعية وآليات دعمهم. ومع دخول النزاع في عامه السادس، تطورت أزمة التشرد لتتجاوز حدود الجمهورية العربية السورية مع نزوح المدنيين المكروبين والبائسين والمنهكين من الحرب، ولتتخذ أبعاداً إقليمية وحتى عالمية بعيدة المدى. لقد فر ملايين السوريين من بلدهم حتى اليوم ولا يستبعد أن يحذو حذوهم الكثيرون. فالمشردون داخلياً الذين لا يرون حلولاً أمامهم في بلدهم يسعون دون شك إلى البحث عن ملاذ آمن لهم خارج البلد وسيتواصل هذا الاتجاه وتتسارع وتيرته إلى أن يستعيد البلد حالة الأمن وتتوفر لهم خيارات جديدة واقعية للتمتع بالأمن والحماية والسكن والقوت ومستقبل آمن يقوم على حلول دائمة. فقد أصبح التشرد الداخلي محطة في أزمة لجوء أوسع ذات أبعاد لا حصر لها.

٨٢- وفي حين حظي اللاجئون السوريون في المنطقة وفي أوروبا باهتمام وجدل سياسي واسع النطاق على الصعيد الدولي، ينبغي ألا يغيب عن البال أن المشردين أو المحاصرين داخل الجمهورية العربية يواجهون مخاطر أكبر على صعيد التعرض للعنف وانتهاكات حقوق الإنسان. وقد أصبح لزاماً إيلاء الاهتمام السياسي لهؤلاء وتقديم المساعدة الإنسانية والحماية التي يحتاجونها عاجلاً. ولن يتسن احتواء أزمة التشرد ومن ثم بدء المسار الطويل لتسويتها إلا إذا عزمت جميع الأطراف الفاعلة – من الحكومة إلى المجموعات المسلحة غير التابعة للدولة والمجتمع الدولي – على إعطاء الأولوية لحياة الملايين من الضحايا المدنيين الأبرياء ولحقوقهم الإنسانية. ويتطلب ذلك وقف النزاع وما له من آثار مدمرة على الشعب السوري وإعادة إرساء الأمن وسيادة القانون من جميع الأطراف على الأراضي الخاضعة لسيطرتها. وما لم ترتسم في الأفق المنظور نهاية لهذا النزاع، فإن ملايين آخرين قد يصبحون من المشردين داخلياً ويتعين على الجمهورية العربية السورية والمجتمع الدولي أن يبذلا كل ما في وسعهما لحل هذه الأزمة.

٨٣- ويمكن التنبؤ بأنماط التشرد وتدفقاته في المستقبل، بل يجب التنبؤ بها والتهيؤ لها. ويتعين اتخاذ جميع تدابير التأهب الممكنة في ظل الاحتمال الكبير القائم بتشرد مئات الآلاف من الأشخاص في المستقبل أو اضطرار المشردين منهم للتشرد من جديد في الأشهر القادمة. وتشمل هذه التدابير توفير الأمن وتحديد المناطق وخيارات الإيواء الآمنة، وتعزيز استجابات وخدمات الحماية، وخزن المواد الغذائية والطبية واللوازم غير الغذائية ونشرها مسبقاً، في جملة أمور أخرى. ويتعين قبل كل شيء حشد الموارد والأموال اللازمة لتمكين الجهات الفاعلة في الميدان الإنساني من القيام بعملها الحيوي. ويقدم المقرر الخاص التوصيات التالية.

إلى حكومة الجمهورية العربية السورية

٨٤- ينبغي أن تضع الحكومة عاجلاً إطاراً قانونياً وسياساتياً لحماية المشردين داخلياً وفقاً للمبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي. ومن شأن هذا الإطار أن يحسّن تنسيق الاستجابة لاحتياجات المشردين داخلياً ويعزز فعاليتها وحسن توقيتها عن طريق اعتماد آليات وهياكل وإجراءات محددة بوضوح لحماية حقوق الإنسان والمساءلة عنها، ودعمها بميزانيات مخصصة.

٨٥- وينبغي أن تُحدد بوضوح المسؤولية المؤسسية عن التشرد الداخلي والأشخاص المشردين داخلياً على أعلى مستويات الحكومة لضمان اتخاذ الاستجابات الملائمة من طرف مختلف الوزارات الحكومية وجميع الهيئات ذات الصلة.

٨٦- وينبغي أن تولي الحكومة أولوية عليا لضمان توثيق المشردين داخلياً على أساس طوعي وإلى أقصى حد ممكن. وفي الحالات التي يكون فيها المشردون داخلياً قد فقدوا

وثائق هويتهم الأساسية اللازمة لكفالة حرية تنقلهم وحصولهم على الخدمات، على سبيل المثال، ينبغي اتخاذ جميع التدابير اللازمة سريعاً لاستصدار وثائق هوية بديلة، بما في ذلك إصدار وثائق مؤقتة لتفادي تعريضهم للخطر. وينبغي اتخاذ تدابير لضمان تسجيل المواليد تلافياً لحالات انعدام الجنسية.

٨٧- وفي ظل أزمة الإيواء الجسيمة والمتفاقمة، ينبغي أن تعدّ الحكومة خططاً إسكانية وتنفذ أنشطة لزيادة خيارات الإيواء المتاحة للمشردين داخلياً، على أن تُعطى الأولوية لأضعفهم حالاً، بمن في ذلك المشردون في مناطق غير آمنة وفي مخيمات غير رسمية ومبانٍ مهجورة وخيام وغير ذلك من الملاجئ التي تفتقر إلى الخدمات الأساسية.

٨٨- وينبغي توفير السكن مجاناً في الأمدين القصير والمتوسط للمشردين داخلياً المعوزين، إلى أن يحصلوا على مدفوعات نقدية أو تتاح لهم مشاريع لكسب الرزق تدر عليهم مدخولاً.

٨٩- ويجب أن تُنشأ مرافق التشرد الجماعية في مناطق آمنة ذات طابع مدني وبعيدة عن خطوط القتال وعن أي عمليات عسكرية. وينبغي تمكين المشردين داخلياً من التحرك بحرية خارج المراكز الجماعية لأغراض تشمل الذهاب إلى الأسواق والبحث عن فرص لكسب الرزق.

٩٠- ويجب التطلع إلى وضع حلول أطول أمداً لمسائل الإسكان والأراضي والملكية، بما في ذلك برامج للتعويض ورد الأراضي والممتلكات، ويتعين وضع التدابير اللازمة من خلال عمليات قانونية تُنشأ وفقاً للمعايير الدولية.

٩١- وإذ تسكن الغالبية العظمى من المشردين داخلياً لدى أسر مضيفة، فإن ذلك يشكل عبئاً كبيراً على عاتق هذه الأسر ويجب أن يعتبر حلاً مؤقتاً حتى يتسنى التوصل إلى حلول إسكان أكثر ملاءمة. ويجب تقديم العون أيضاً إلى هذه الأسر المضيفة التي تتقاسم مع المشردين مواردها وتكابد مثلهم نقص الغذاء وغيره من المستلزمات.

٩٢- ويعيش مئات الآلاف من المشردين داخلياً على أراض تسيطر عليها مجموعات مسلحة غير تابعة للدولة وتخضع لسطوة مقاتلي تنظيم الدولة وفي مناطق محاصرة دون فرص تُذكر للحصول على المساعدات الإنسانية. ورغم الاعتراف بالشواغل الأمنية، فإن من الضروري مع ذلك ضمان تقديم المساعدة إلى أقصى حد ممكن للمشردين داخلياً في المناطق التي لا تسيطر عليها الحكومة.

٩٣- ويتعين وضع خرائط شاملة ودقيقة لتحديد أماكن وجود المشردين داخلياً وتدفقاتهم وإجراء تقييمات لاحتياجاتهم كي يتسنى ضمان نشر المساعدة سريعاً وإنشاء البرامج حيث تمسّ الحاجة إليها على أرض الواقع. والوضع حساس بشكل خاص

للمشردين في المناطق النائية والتي يتعذر الوصول إليها حيث تنعدم فرص الحصول على المساعدات الغذائية والرعاية الصحية والخدمات الأساسية الأخرى.

٩٤- ويجب أن تُكفل على أرض الواقع حرية المشردين داخلياً في التنقل وقدرتهم على الوصول إلى أماكن آمنة. ويتعين مساعدة المشردين داخلياً الراغبين في الانتقال إلى مناطق خاضعة لسيطرة الحكومة أو عكس ذلك، بمن فيهم المشردون الذين ربما فقدوا وثائق هويتهم، دون تمييز على أساس هويتهم الإثنية أو الدينية أو منشئهم. ويشكل استخدام تكتيكات الحصار التي تقيد عمداً قدرة المدنيين على مغادرة مناطق النزاع، انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

٩٥- ويجب عدم إخضاع المشردين داخلياً من الرجال إلى التوقيف العشوائي أو الاحتجاز أو غير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك عندما يسعون لعبور نقاط التفتيش. ويشكل التفكك الأسري شاغلاً رئيسياً حيث يترك النساء والأطفال في موقف ضعف. وينبغي بذل الجهود كافة للحفاظ على وحدة الأسرة. وفي حين يمكن التصدي للشواغل الأمنية المشروعة، يجب منع أي فصل منهجي أو طويل الأمد للرجال عن أسرهم دون الاستناد إلى سبب وجيه أو إجراءات قانونية.

٩٦- وفي العديد من الأماكن التي تؤوي المشردين داخلياً، تمسّ الحاجة إلى الغذاء والماء والرعاية الصحية، ما يعرّض حياة المشردين داخلياً للخطر، لا سيما العالقين منهم في مناطق النزاع والمناطق التي يصعب الوصول إليها والمناطق المحاصرة. وينبغي ألا يعرقل أي طرف توفير أو توزيع المساعدات الإنسانية الأساسية، بما يشمل الإمدادات الطبية، لكل من يحتاجها من السكان أينما كانوا.

٩٧- ويجب أن تتخذ الحكومة جميع التدابير اللازمة لحماية النساء، ولا سيما النساء الضعيفات، من جميع أشكال انتهاكات حقوقهن الإنسانية. وينبغي تعزيز الخدمات الرامية إلى تلبية احتياجات المشردات اللاتي تعرضن للعنف الجنسي أو العنف القائم على نوع الجنس، وتوسيع نطاقها وتقديم الرعاية النفسية في إطارها.

٩٨- وقد كان وقع الأزمة فادحاً على الأطفال بما لهم من احتياجات وشواغل حماية خاصة. وينبغي من ثم اتخاذ تدابير خاصة لضمان إعمال حقوق الأطفال المشردين داخلياً على أكمل وجه، بما يشمل حقوقهم في البقاء والتعليم والصحة والحماية من العنف والاستغلال والاعتداء. وينبغي توسيع نطاق خدمات الرعاية النفسية المقدمة إلى الأطفال المشردين.

٩٩- ويجب وضع تعليم الأطفال المشردين داخلياً على رأس الأولويات واتخاذ جميع التدابير اللازمة لتوفير مرافق تعليمية فاعلة على جميع المستويات وفي أماكن آمنة.

١٠٠- ويجب أن تسمح الحكومة للأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة في الميدانين الإنساني والإنمائي بالعمل بحرية والوصول دون عراقيل إلى جميع المواقع وجموع المشردين داخلياً. وتعد الإجراءات البيروقراطية والقيود الأخرى على الوصول الكامل والسريع إلى المشردين داخلياً والمجتمعات المحلية المهددة عقبة رئيسية تعترض عمل هذه الجهات وفعاليتها وينبغي إزالة هذه العقبات. وينبغي ألا تُفرض قيود غير مبررة على الوصول إلى السكان في المناطق المنكوبة بالنزاع أو عرقلة إيصال المساعدات إلى المناطق التي تسيطر عليها مجموعات غير تابعة للدولة.

١٠١- وفي ضوء الديناميات السريعة التغير والطابع المعقد للنزاع، يجب أن تضع الحكومة والشركاء العاملون في الميدان الإنساني توقعات لموجات التشرد الجماعي القادمة والاستعداد لها. ويتعين وضع آليات مرنة واتخاذ الترتيبات اللازمة في أسرع وقت ممكن للتصدي لتدفقات التشرد الجديدة.

١٠٢- ويجب أن تتحمل المجموعات المسلحة غير التابعة للدولة والمجموعات المتطرفة وتلك المدرجة على لوائح الإرهاب مسؤوليتها عن حماية المدنيين، بمن في ذلك المشردون داخلياً، في المناطق الخاضعة لسيطرتها وأن تتخذ التدابير اللازمة كافة لضمان أمنهم وحصولهم على المساعدات الإنسانية. ويجب أن تسمح الحكومة والمجموعات المسلحة غير التابعة للدولة بوصول العاملين في الميدان الإنساني إلى السكان المدنيين وأن تيسر سبل وصولهم إليهم على نحو سريع وآمن وخال من العراقيل وأن تكفل للسكان المدنيين حرية التنقل.

١٠٣- وقد لقي نحو ٨٥ عاملاً في الميدان الإنساني مصرعهم أثناء النزاع، فيما لا يزال آخرون محتجزين أو مفقودين. ويجب حماية هؤلاء العاملين في الميدان الإنساني ودعم وتعزيز عملهم وقدراتهم العملية على مساعدة المشردين داخلياً وغيرهم من المجتمعات المحلية المتضررة جراء النزاع.

التقدم نحو حلول دائمة

١٠٤- رغم أن ظروف النزاع وانعدام الأمن والدمار السائدة تجعل التقدم نحو حلول دائمة عملية شائكة للغاية، فإن ثمة خطوات أساسية يجب اتخاذها لتحسين ظروف جموع المشردين داخلياً. وينبغي على الحكومة، بالتعاون مع الشركاء الإنمائيين الدوليين، أن تستكشف الحلول الدائمة المتاحة للمشردين داخلياً، أو الخطوات الانتقالية الممكنة لوضع هذه الحلول التي تتوخى تحقيق عودتهم الطوعية قدر الإمكان وإعادة إدماجهم أو توطينهم في مناطق أخرى في البلد، حيث تتوفر لهم برامج مستدامة للإسكان وكسب الرزق.

١٠٥- فالحلول الدائمة تمنح المشردين داخلياً سبباً للبقاء في الجمهورية العربية السورية (عندما يسمح الوضع الأمني بذلك) وللشروع في إعادة بناء حياتهم بدلاً من التماس اللجوء في بلد آخر. والاستثمار في فرص كسب الرزق ضروري أيضاً. فقد برهنت مبادرات الصمود والتعافي التي تنفذها وكالات الأمم المتحدة والشركاء الوطنيون عن فعاليتها، حيث تمنح بصيصاً من الأمل والكرامة والدخل الذي يحتاجه المشردون داخلياً بشدة. وينبغي تزويد المشردين بموارد إضافية وتوسيع نطاقها إلى أقصى حد ممكن.

المجتمع الدولي

١٠٦- يعد نقص التمويل الدولي مسألة فائقة الأهمية ويجب أن يواصل المجتمع الدولي تقديم وتعزيز الدعم المالي والمادي لعمليات المساعدة الإنسانية داخل الجمهورية العربية السورية. فالأمم المتحدة والشركاء الآخرون في الميدانين الإنساني والإنمائي بحاجة إلى الموارد بصورة عاجلة من أجل الاضطلاع بعملهم الفائق الأهمية. ويجب توفير ما يكفي من الموارد والمؤسسات في الأمد الطويل. فتمويل المبادرات المتعلقة بالأزمة في الأمد القصير لا يسمح باستجابة مناسبة أو دائمة لحالة المشردين داخلياً وينبغي النظر في إطالة دورات التمويل.

١٠٧- ويجب أن يتخذ المجتمع الدولي التدابير الملائمة كافة لوقف النزاع في الجمهورية العربية السورية وأن يواصل جهوده ويعززها في سبيل إنهاء العنف العشوائي وتحقيق سلام دائم.

١٠٨- ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل رصد مدى امتثال جميع أطراف النزاع في الجمهورية العربية السورية لأحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.